**فتحي الشامخي**
عضو مجلس نواب الشعب
مجلس نواب الشعب - باردو

باردو في 22 مارس 2016

## إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

**الموضوع :** سؤال كتابي لوزير التجارة والصناعات التقليدية على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص شل المجلس الوطني للخدمات المكلف بتاهيل قطاع الخدمات

**سيدي الوزير،**
تم بعث المجلس الوطني للخدمات منذ سنة 2006 وذلك بغاية وضع حد لحالة التهميش المتعمد المفروضة على اغلب مهن الخدمات وبالاخص ذات الطابع الفكري على الرغم من ان قطاع الخدمات يعد استراتيجيا بالنظر لضعف القدرات التنافسية للقطاع الصناعي ويمكنه توفير عشرات الاف مواطن الشغل لحاملي الشهادات العليا. وعلى الرغم من أن المهام الرئيسية للمجلس تتمثل في **إبداء الرأي في المواضيع ذات الطابع الهيكلي والظرفي المعروضة عليه ورصد واقع قطاع الخدمات واستشراف التطورات داخليا وخارجيا وإقتراح الإصلاحات والإجراءات الكفيلة بتطوير أداء قطاع الخدمات بمختلف فروعه بما يضمن مواكبة المتغيرات الاقتصادية والاستجابة للمعايير العالمية المتفق عليها في كل مهنة والمساهمة في إعداد توجهات السياسة الوطنية في مجال تحرير وتصدير الخدمات والمساهمة في إرساء شبكة معطيات شاملة و دقيقة يتم إستغلالها في إعداد تقارير إحصائية حول أنشطة قطاع الخدمات و تنسيق برامج مختلف الهياكل الساهرة على القطاع** الا ان القائمين على المجلس شلوا نشاطه وقتلوه في المهد.
فحتى بعد صدور أمر 2009 الذي عوض أمر 2006، لا زال المهنيون يتساءلون عن دورهم داخل المجلس الوطني للخدمات وعن الجدوى من حضور اجتماعات باهتة لم يتمخض عنها أي شيء يذكر الى حد الان باعتبار الدور الهامشي المسند لهم بالنظر لهيمنة الإدارة المطلقة على أعماله حيث يخيل للدارس والملاحظ ان الامر يتعلق بتاهيل الادارة وليس المهن المشرفة على تهميشها بصفة متعمدة منذ عشرات السنين، علما ان اغلب المهن غير ممثلة صلب المجلس الذي لم يجتمع منذ اكثر من 5 سنوات ولم ينجز ايا من المهام المنوطة بعهدته نتيجة لاستشراء الفساد الاداري.
فقبل ان يحدث رئيس الحكومة وحدة تصرف حسب الاهداف لتتولى متابعة المفاوضات المتعلقة باتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بمقتضى الامر عدد 464 لسنة 2016 كان لزاما عليه ان يفتح تحقيقا بخصوص الاطراف التي شلت المجلس الوطني للخدمات منذ سنة 2006 وكذلك بخصوص القائمين على وحدة التصرف حسب الاهداف المكلفة بتاهيل قطاع الخدمات منذ سنة 2009 باعتبار ان ذلك يدخل في اطار الفساد الاداري.
تبعا لما تقدم، ماذا اعددتم لانعاش المجلس الوطني للخدمات قبل الدخول في مفاوضات تحرير قطاعي الخدمات والفلاحة والتي قد تؤدي الى تخريب النسيج الفلاحي والخدماتي وادخال البلد في نفق مظلم.

تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير.

فتحي الشامخي

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة
وحدة تأهيل الخدمات

# 080 ـ

21 جويلية 2016

**من وزير التجارة**

**إلى**

**السيد رئيس مجلس النواب**

**الموضوع:** سؤال كتابي مقدم من قبل السيد النائب فتحي الشامخي
**المرجـــع:** مكتوبكم عدد 293 بتاريخ 04 جويلية 2016
**المصاحيب:** مذكرة حول نشاط عمل المجلس الوطني للخدمات

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي المقدم من السيد النائب فتحي الشامخي، أتشرف بإفادتكم بالمذكرة المصاحبة التي تحوصل أعمال المجلس الوطني للخدمات منذ إنطلاق أشغاله إلى غاية الدورة العاشرة المنعقدة في ماي 2016.

**والســـــلام**

وزيـــر التجـــارة
**محســـن حســـن**

مجلس نواب الشعب
الـــواردات
22 جويلية 2016
رمز الإدارة
العـــدد

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة
وحدة تأهيل الخدمات

# مذكرة حول

# نشاط المجلس الوطني للخدمات

## 1- تذكير بمراحل إحداث المجلس والإعداد لبرنامج وطني لتأهيل الخدمات

- صدر في 26 جوان 2006 الأمر عدد 1826 والمتعلّق بإحداث المجلس الوطني للخدمات، وأُوكلت له مهمّة رصد التطوّرات في قطاع الخدمات بمختلف مجالاته على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، والتنسيق بين مختلف الأطراف المتدخّلة واقتراح الخيارات والتدابير والإجراءات الملائمة للرفع من مساهمته في الدورة الاقتصادية الوطنيّة. ويتركب المجلس من 32 عضوا قارا، من بينهم 15 عضوا يمثلون الهياكل الإدارية المعنية بقطاع الخدمات و15 عضوا عن القطاع الخاص يمثلون الهياكل والمنظمات المهنية و2 كفاءات جامعية.

- استنادا إلى أعمال اللجنة المنبثقة عن المجلس والمختصّة ببحث موضوع تأهيل قطاع الخدمات، تمّ تكليف خبير جامعي بإعداد تصوّر حول برنامج التأهيل وقدّم الخبير نتائج أعماله على أنظار المجلس المنعقد في دورته الرابعة (23. 12. 2008)، مقترحا اعتماد برنامج يحتوي على مُكَوّنَين :
  - مكوّن أوّل يتمثّل في تأهيل المؤسّسة الخدماتيّة في القطاعات التي لا توجد فيها برامج تأهيل.
  - مكّون ثان يهدف إلى تطوير المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة.

كما اقترح الخبير، في خصوص مكون تأهيل المؤسّسة، تدارس فرضيتين:
- فرضية أولى تقضي بتكليف فريق خبراء بإعداد تصور متكامل ودقيق لمكونات البرنامج وجوانبه المؤسسية.

- فرضية ثانية تقضي بإحداث وحدة تصرّف حسب الأهداف تتولى القيام ببعض عمليات التأهيل النموذجية وتضع بصفة تدريجية لمسات البرنامج على ضوء التجارب الحاصلة.

- أوصى المجلس بالانطلاق في برنامج التأهيل باعتماد الفرضيّة الثانية والإسراع في إحداث وحدة التصرف حسب الأهداف. وفي هذا الإطار، تمّ إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف بمقتضى الأمر عدد 417 لسنة 2009 المؤرخ في 16 فيفري 2009 وذلك من خلال:

عُهدت إليها مهمة تأمين كتابة المجلس وإنجاز برنامج التأهيل. وتمثلت أهمّ التجديدات التي جاء بها هذا الأمر في:

- ✓ مزيد تدقيق مهامه والتأكيد على طابعه كهيكل تنسيق ومتابعة بين مختلف القطاعات الخدماتية والتي تخضع لجهات إشراف مختلفة،
- ✓ جعل اللجان المنبثقة عنه لجانا قارة (لجنة تأهيل قطاع الخدمات / لجنة تنمية صادرات الخدمات / لجنة متابعة الاعتراف المتبادل بالشهادات والكفاءات).
- ✓ إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف وتكليفها بمهمة تأمين كتابة المجلس وتسيير وتنفيذ برنامج تأهيل القطاعات الخدماتية التي لا توجد بها برامج تأهيل خصوصية، وتدعيم الوحدة بفريق عمل قار.

- بالتوازي مع ذلك، قُدّرت التكاليف الضروريّة لانجاز البرنامج في مرحلته الأولى النموذجيّة بـ2 مليون دينار مقسمة بين 1 مليون دينار لتدقيق (diagnostic) حالة 100 مؤسّسة، تُضاف إليها اعتمادات بـ1 مليون دينار تُخصّص لتطوير المحيط الذي تعمل فيه. وقد أقرّت جلسة العمل الوزارية بتاريخ 19 فيفري 2009، تخصيص جملة هذه الاعتمادات مع التأكيد على:

- تحديد الكلفة الماليّة لبرنامج التأهيل والنظر في مصادر تمويلها وفي إمكانيّة إحداث صندوق للغرض.
- الاستفادة من خبرة مكتب التأهيل بوزارة الصناعة في تنفيذ عمليات التشخيص لدى المؤسسات وإعداد برامج تأهيلها.

- وضع استراتيجيات قطاعية للبرنامج، مع تكليف وحدة التصرف حسب الأهداف بوضع المنهجيّة اللازمة لمساندة الإستراتيجيّات القطاعيّة.

كما تمت التوصية في 08 أفريل 2009 بانطلاق البرنامج في مرحلة أولى بـ5 قطاعات هي الصحة والخدمات الموجهة للمؤسّسة والخدمات المهنيّة وتكنولوجيات الاتصال والإعلام والنقل واللوجستيّة.

وبإدراج برنامج تأهيل الخدمات ضمن برنامج التعاون المالي مع الاتحاد الأوروبي، والإستفادة من البرنامج الثاني لدعم الاندماج الاقتصادي PAI الممول من البنك الدولي والبنك الافريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي (Appui budgétaire) والذي تضمن عديد الاشتراطات المتعلقة بقطاع الخدمات من بينها تكليف وزارة التجارة والصناعات التقليدية بمهمة التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية لإعداد توجهات السياسة الوطنية في مجال تنمية قطاع الخدمات وتحريره وتطوير صادراته وتأهيله.

## 2- إنطلاق البرنامج الوطني لتأهيل الخدمات

انطلق تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل في أفريل 2009. شمل التنفيذ المكون الأول المتعلق بتأهيل المؤسّسة، كما المكّون الثاني والذي يهدف إلى تطوير محيط المؤسسة.

وفي هذا الإطار، نظمت وزارة التجارة والصناعات التقليدية سلسلة من الجلسات التنسيقية والتحسيسية مع الوزارات والهياكل المهنية ترمي إلى التعريف بالبرنامج والإنصات إلى مشاغل ومقترحات أهل المهنة وحث المؤسسات على تقديم ترشحاتها.
وتم بصورة موازية تعزيز الجهود التحسيسية على مختلف المستويات وبكل الوسائل المتاحة لمزيد التعريف بالبرنامج واستحثاث نسق الإقبال عليه وذلك بالمبادرة بعقد اجتماعات قطاعية مع الوزارات المشرفة على القطاعات الخدماتية المعنية، إضافة إلى استغلال شبكة الغرف الجهوية للتجارة والصناعة والإدارات الجهوية للتجارة لتمكين الوحدة من توسيع رقعة التحسيس بالبرنامج وفوائده.

### أ- المكون الأفقي لبرنامج التأهيل :

يهدف هذا المكون إلى تطوير محيط المؤسسة ومناخ الأعمال.

على مستوى الجانب المتعلق بتطوير القوانين والتشريعات المنظمة للأنشطة الخدماتية، إنطلق العمل بإنجاز دراسة تشخيصية شملت ثماني قطاعات (الخدمات الصحية، والسياحة، والنقل واللوجستية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، والخدمات الموجهة للمؤسسة، والخدمات المالية، وتجارة التوزيع).

تطلب القيام بالدراسة تكوين فريق من 17 خبير تم اختيارهم ممّن تتوفر فيهم جملة من المؤهلات. وتم الاختيار على كفاءات إداريّة مُطعّمة بخبراء من مركز الدراسات القانونية والقضائية وبخبير جامعي. أمّا تركيبة فريق العمل، فتكونت من :

- منسقان عامان (2) لنتائج الدراسة وأعمال فريق الخبراء ممثلان في شخص مستشار القانون والتشريع للحكومة ومدير عام مركز الدراسات القانونية والقضائية.
- منسقون (4) لأعمال الخبراء الميدانيين ممثلون في شخص قاضيان (2) باحثان وإطار سامي بمصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة وخبير جامعي.
- كفاءات إداريّة (11) متخصصة في المجالات الخدماتية المدروسة وموزعة حسب الإدارات والهياكل العمومية الراجعين لها بالنظر.

وقد تمّ إنجاز الدراسة على ثلاث مراحل:

- جرد النصوص القانونية الوطنية والأوروبية ذات العلاقة بقطاعات الخدمات المعنية والدراسات المنجزة حول هذه القطاعات بما مكّن من تكوين قاعدة معطيات قانونية خاصة بها. هذه المرحلة تم إنجازها في منتصف جوان 2009.
- دراسة النصوص الوطنية المجمعة وتشخيصها في ضوء التشريع الأوروبي والدراسات والتقارير المجمّعة قصد تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف. هذه المرحلة تُوجت بتقرير تأليفي (صائفة 2010) كان مبرمجا أن يعقبها تشخيص ميداني تقوم به المهنة.
- وضع مخطط تطوير للإطار القانوني على ضوء نتائج الدراسة التشخيصية القانونية يتضمن تحديدا للإصلاحات الضرورية مع الأخذ بعين الاعتبار

مجمل الأهداف الإستراتيجية والعملية أعلاه. هذه المرحلة أنجزت في صائفة 2010.

وقد أحيلت نتائج الدراسة على رئاسة الحكومة في 2010 (4 جلسات) فأوصت بجملة من الاجراءات الأفقية والقطاعية منها إصدار مجلة موحدة للخدمات ودعم اليقظة القانونية في مستوى كل الوزارات والنظر في وضع إطار قانوني يحدد شروط تعاطي الجمعيات لنشاط إسناد القروض الصغيرة. وأحالت وزارة التنمية والتعاون الدولي الدراسة أعلاه للأطراف المانحة (البنك الدولي، البنك الافريقي للتنمية، الاتحاد الأوروبي).

وتجدر الإشارة أنه في إطار الأعمال التحضيرية للمفاوضات حول إتفاق التبادل الحرّ المعمق والشامل مع الإتحاد الأوروبي، تشارك وحدة تأهيل الخدمات ضمن فريق العمل المكلف بملائمة النصوص التشريعية المنظمة لقطاع الخدمات وذلك بالإستئناس بنتائج الدراسة التشخيصية المنجزة في 2010.

- أما على مستوى الجانب المتعلق بتطوير النظام المعلوماتي والإحصائي حول القطاع تمّ إفراد هذا الجانب بمحور عمل مستقل يتم السعي من خلاله إلى بلوغ هدفين:
  - هدف على المدى القصير يتمثل في توفير إحصاءات ومؤشرات تساهم في رسم الخطط وإعداد المفاوضات التجارية ودفع نمو القطاع.
  - هدف متوسط وبعيد المدى يرمي إلى تطوير المنظومة حتى تستجيب أكثر لتطلعات المؤسسات من حيث إرساء نظام يقظة وتوفير معطيات عملية بشأن فرص التصدير.

وقد إنطلق الإنجاز بالعمل على تحديث التصنيفة الوطنية للأنشطة، حتى تكون مواكبة للتغيرات الإقتصادية والإجتماعية ومتماشية مع تطور الأنشطة الحديثة على النطاق العالمي.

وبصدور التصنيفة في 2009، (NAT 120.1) تمّ تحقيق خطوة هامة لكنها تبقى غير كافية لتعزيز النظام المعلوماتي والإحصائي. فتم البحث عن المساندة المالية والفنية في هذا المجال على نطاق التعاون الدولي. وتم استقطاب اهتمام البنك الدولي الذي أوفد خبيرين قاما بتشخيص أولي للمنظومة الاحصائية الخاصة بالخدمات وقدما

تقريرا في الغرض في جويلية 2010 يوصي بإرساء منظومة إحصائية حول قطاع الخدمات تتماشى مع المواصفات العالمية وهو ما يستوجب مقومات أولية تتمثل أساسا في:

- اعتماد تصنيفة موحدة من طرف كافة الهياكل والمؤسسات.
- توحيد إجراءات إسناد المعرف الوحيد وتحديد النشاط الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية واعتمادها من طرف كافة الهياكل الإدارية.
- توسيع مجال المسح السنوي حول أنشطة المؤسسات ليشمل قطاعات الخدمات والمؤسسات الصغرى الناشطة فيها وإثراء محتواها بأسئلة إضافية.
- تطوير الدراسات القطاعية في مجال الخدمات والاستبيانات على الخط التي تخص بعض جوانب نشاط مؤسسات الخدمات (استطلاع نوايا/ معلومات كمية مكملة...).
- إرساء شبكة تبادل بين الهياكل المستعملة والمنتجة للإحصائيات (التصرف في المعلومة / إنجاز الدراسات وبحوث سبر الآراء / تبادل المعلومات حول المؤسسات...).
- نشر على الواب بعض مكونات السجل الوطني للمؤسسات وتحيينه وإثرائه ديناميكيا.

**ب- المكون المتعلق بالمؤسسات الخدماتية :**

لتيسير بلوغ أهداف المرحلة النموذجية، قامت وحدة تأهيل قطاع الخدمات بالحرص على التقدم العملي في برنامج التأهيل وبادرت في هذا السياق بما يلي:

- إطلاق موقع واب للتعريف بالبرنامج وتمكين المؤسسات من طلب المعلومات واستيفاء إجراءات الانخراط بالبرنامج على الخط.
- توزيع مطويات وجذاذات للتعريف بالبرنامج وبإجراءات الانخراط فيه وتوزيع نموذج بطاقات انخراط بالبرنامج خلال الندوات الوطنية والجهوية والإقليمية التي تم تنظيمها.

وحيث أن عملية الانخراط تكتسي أهمية كبرى لتجميع المعطيات وإجراء تشخيص أوّلي، تم الحرص على تركها مفتوحة للجميع مع دعوة المؤسسات لتقييم وضعها، على أن يتم تدقيق ذلك لاحقا ضمن التشخيص الذي سيتولاه خبراء مستقلون. وقد تم السعي

لتغطية مختلف الأنشطة الخدماتية والجهات بشكل يستجيب لقاعدة التمثيل القطاعي والجغرافي. وبلغ عدد المؤسسات المترشحة 87 مؤسسة إلى غاية 31 ديسمبر 2009 موزعة على القطاعات كما يلي:

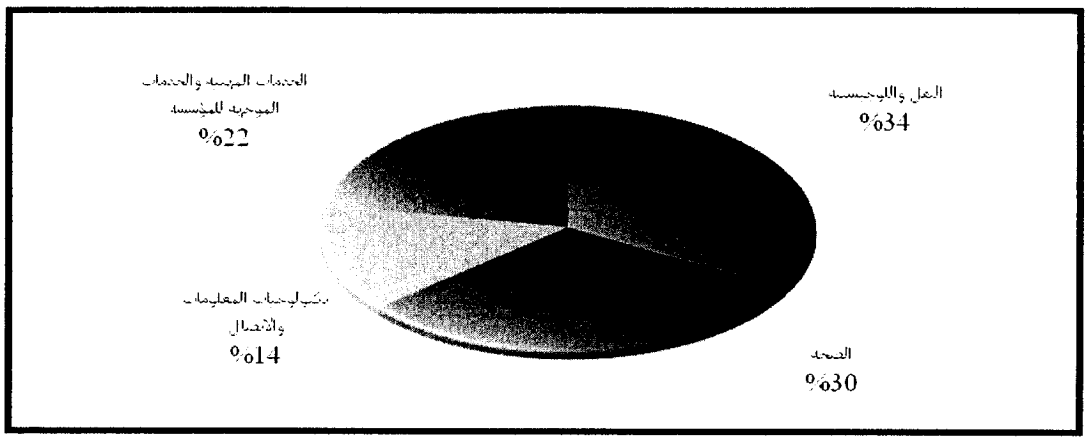


كما تم إثراء منهجية العمل بإجراء تشخيص قطاعي Pré diagnostic sectoriel يهم كل قطاع على حدة بما مكّن من دراسة تموقع كل نشاط فرعي واقتراح الجوانب العملية التي تهم التأهيل. وقد أسندت مهمة القيام بهذا العمل إلى المهنة.

وقد مكّنت عمليات استقراء البيانات المضمنة بجذاذات الترشح، من جهة، والتدقيق في جاهزية ومؤهلات كل قطاع وفقا لأسلوب التحليل القائم على دراسة مواطن القوة ومواطن الضعف لكل نشاط والفرص المتاحة له والمخاطر المحدقة به Analyse swot، من جهة أخرى، من تبين 10 محاور مبدئية تتعلق بالجانب اللامادي في عملية التأهيل.

إلاّ أنّ عملية التشخيص الميداني للمؤسّسات والتي أُنجز منها 25 في حدود ما توفر من تمويل عن طريق الوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ بينت ضرورة تخصيص موارد لتمويل استثمارات تتعلّق بالجانب المادي.

في هذا الإطار تمت المبادرة بضبط التقديرات الأوليّة لإنجاز برنامج التأهيل في مرحلته ما بعد النموذجية بالاستئناس بتجربة تأهيل الصناعة:

| | |
|---|---|
| عدد المؤسّسات التي يمكن أن تنتفع بالبرنامج في أفق سنة 2019 . | قرابة 2100 مؤسّسة |
| القيمة الجمليّة للاستثمارات . | قرابة 1450 م د |
| القيمة الجمليّة للمنح في نطاق البرنامج : | قرابة 550 م د |

| | |
|---|---|
| ▪ منح بعنوان استثمارات لامادية باعتبار دراسات التشخيص (70%). | 417 م د (76%) |
| ▪ منح بعنوان استثمارات ماديّة (15%). | 133 م د (24%) |
| القيمة الجمليّة للمنح / القيمة الجملية للاستثمارات . | %38 |

وفي هذا السياق، تمّ استقطاب اهتمام الاتحاد الأوروبي الذي تعهّد بتوفير تمويلات، إلاّ أنّ التمويلات التي تعهد يها لا تُعنى إلاّ بالجانب اللامادي، وأنّ اللجوء إلى صندوق دعم القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية يبقى قائما لا سيما من أجل تلبية احتياجات التمويل المادي.

وبالتوازي مع ذلك، تم إقرار مبدأ تحمل القطاع الخاص لكلفة التأهيل (معلوم 1% على رقم المعاملات). وقد كرّس ذلك قانون المالية الصادر في 17 ديسمبر 2010 وخاصة الفصول 14 و15 و16 منه والمتعلقة بتوسيع مجال تدخلات صندوق القدرة التنافسية وتعزيز موارده وتغيير تسميته، على أن تحدد قائمة الخدمات التي ستنتفع بالامتيازات المسندة من الصندوق بمقتضى أمر.

وأعدت لجنة التأهيل المنبثقة عن المجلس الوطني للخدمات قائمة في الخدمات المقترح إدراجها ضمن البرنامج، لكن تعذر استصدار النص (معلوم 1% على رقم المعاملات صعب التطبيق في ضوء مستجدات سنة 2011).

من ناحية أخرى، عرضت وزارة التجارة مشروع اتفاقية على وزارة المالية لتجاوز إشكالية التصرف في موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية، من خلال تفويض وزير الصناعة لوزير التجارة حق الامضاء على الأذون بصرف منح التأهيل في حدود ملفات قطاع الخدمات والصناعات التقليدية.

وقد تمّ عرض هذا الملف على أنظار رئاسة الحكومة بتاريخ 14 ديسمبر 2012 وأبدت وزارة المالية ملاحظاتها حول السند القانوني المعتمد بالنسبة لتفويض وزير الصناعة لوزير التجارة حق الامضاء على الأذون بصرف منح التأهيل. كما أبدى ممثل وزارة الصناعة تحفظه على مدى نجاح التمشي الذي وقع إقراره في جلسة العمل الوزارية لتقديره وجود إشكاليات في التصرف في الصندوق.

## 3- _إدراج التأهيل ضمن برنامج التعاون المالي مع الاتحاد الأوروبي

- تم في 2009 إدراج التأهيل ضمن برنامج التعاون المالي مع الاتحاد الأوروبي. وقد أنجز الاتحاد الأوروبي في 2010، دراسة حول تدخلات برنامج المساعدة أفضت إلى اعتماد مشروع "برنامج دعم القدرة التنافسية للخدمات" مدعوم بهبة قدرها 20 مليون يورو، ويتضمن مكون أفقي يهدف إلى تطوير مناخ الأعمال ومحيط المؤسسة و4 مكونات تتعلق بذات الأولويات القطاعية التي حددها برنامج التأهيل الوطني (النقل واللوجستية والصحة وتكنولوجيات الاتصال والخدمات المهنية).

- إثر التوقيع على الإتفاقية في جويلية 2012، تم عرض ملف على الحكومة بتاريخ 26 نوفمبر 2012، حول تعطل أشغال البرنامج الوطني للتأهيل ومقترح في إعادة تنشيطه على ضوء الإتفاقية الموقعة مع الإتحاد الأوروبي، فتمت التوصية بـ:

1. عقد اجتماع بين وزارات الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاستثمار والتعاون الدولي بتنسيق من رئاسة الحكومة (مصالح مستشار القانون والتشريع) لبحث سبل تعديل اتفاقية التمويل في إطار برنامج التعاون المالي مع الاتحاد الأوروبي في اتجاه تكليف وزارة التجارة والصناعات التقليدية بالإشراف على برنامج تأهيل قطاع الخدمات.
2. تفعيل برنامج تأهيل قطاع الخدمات والبحث نحو توسيعه ليشمل قطاعات أخرى على غرار الصناعات التقليدية والحرف والمهن الصغرى عبر تمويل من صندوق تنمية القدرة التنافسية.

- تمّ إشعار بعثة المفوضية الأوروبية في 17 ديسمبر 2012 بالرغبة في الشروع في تنفيذ برنامج التعاون المالي وذلك في نطاق تكريس التوجه القاضي بتكليف وزارة التجارة والصناعات التقليدية بتفعيل سياسة الحكومة في مجال تأهيل وتنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات عبر وحدة التصرف المسؤولة عن التأهيل (علما وأن اتفاقية تمويل البرنامج تنص على إحداث وحدة خاصة).

- وعقب ذلك، تمّ بعث لجنة مشتركة عهدت لها مهمة مناقشة الجوانب العملية للملف من ذلك الوسائل الضرورية لإطلاق البرنامج وحجم هذه الوسائل ومنهجية العمل مع بقية

الوزارات المشرفة على القطاعات المستفيدة من البرنامج (صحة / تكنولوجيا المعلومات والاتصال / نقل ولوجستية / خدمات موجهة للمؤسسة وخدمات مهنية).
وفي هذا الإطار، تمّ عقد جلسات قطاعية لتحديد إحتياجات كل قطاع من المساندة الفنية وبلورة الشروط المرجعية لإختيار الخبراء الذين سيتولون تقديم المساندة الفنية من أجل ضبط أولويات التأهيل وطرق التنفيذ ومؤشرات النجاح.

- ونظرا لتشعب الأنشطة الفرعية وإختلاف إحتياجاتها، وضيق الآجال التعاقدية المحددة بالإتفاقية لإنجاز المساندة الفنية، تمّ في ديسمبر 2014 تنقيح إتفاقية تمويل البرنامج في إتجاه تمديد آجال التنفيذ بـ 4 سنوات أخرى، وتشريك البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتنفيذ المكون الثالث من البرنامج. كما تمت إعادة هيكلة البرنامج حسب المكونات التالية:

1- مكون أفقي يهدف إلى تقديم الدعم الإستراتيجي للقطاع وذلك من خلال دعم الوحدة في إعداد تشخيص القطاع وتحديد الأنشطة الواعدة، وإقتراح محاور إستراتيجية تعتمد على التجارب المقارنة الناجحة مع ملائمتها مع الواقع التونسي، وإعداد إستراتيجية وطنية لتأهيل القطاع وخطة عمل لتنفيذها.
2- مكون لتحسين جودة وسلامة الخدمات الصحية من خلال إرساء نظام الجودة وذلك عن طريق تقديم الدعم الفني لفائدة 30 مؤسسة إستشفائية (في القطاعين العام والخاص) ودعم الهيئة الوطنية للإعتماد الصحي إلى جانب مشروع توأمة لفائدة الوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات من أجل دعم قدراتها في مجال تقييم المخاطر الصحية والبيئية. و مشروع توأمة لتدعيم نظام معلومات طبية-اقتصادية جديد لتعميمه على المستشفيات العمومية وخاصة منها المشاركة في مسار التأهيل للاعتماد
3- مكون لتقديم دعم فني مباشر من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بهدف تقديم المساعدة الفنية لـ470 مؤسسة خدماتية و10 منظمات مهنية إضافة إلى دورات تكوينية لفائدة مستشارين محليين ورؤساء مؤسسات في مجال وضع الإستراتيجيات، التسويق، التنظيم، الهندسة، انظمة المعلومات...

## 4- لمحة عن دورات المجلس الوطني للخدمات

- عقد المجلس منذ تاريخ تأسيسه (28. 12. 2006) 10 دورات، تمحورت أشغال الجلسات حول البرنامج الوطني للتأهيل إنطلاقا من إعداد التصور مرورا بتكوين اللجان وصولا إلى بلورة البرنامج ومتابعة إنجاز ما أمكن إنجازه في حدود ما توفر من تمويلات (جملة ما تمّ إستعراضه في الفقرة الثانية من هذه المذكرة).

- خُصصت الدورة العاشرة التي عُقدت بتاريخ 12 ماي 2016، لمتابعة مدى تقدم انجاز مكونات برنامج دعم القدرة التنافسية للخدمات. وقد تمت التوصية بتنشيط أعمال المجلس من خلال تفعيل اللجان المنصوص عليها بالأمر عدد 417 لسنة 2009 المؤرخ في 16 فيفري 2009:
  - لجنة تأهيل قطاع الخدمات،
  - لجنة تنمية صادرات الخدمات،
  - لجنة متابعة الاعتراف المتبادل بالشهادات والكفاءات.

وقد انطلقت أعمال اللجان على إمتداد شهري جوان وجويلية 2016، بحضور أعضاء من المجلس الوطني للخدمات ممثلين عن القطاعين العام والخاص. وقد أشرفت الوحدة على تنسيق أعمال اللجان من أجل بلورة أولويات التطوير في كل قطاع في إطار إستراتيجية متكاملة.
ويجري إعداد تقارير حول نتائج أعمال اللجان والمقترحات المنبثقة عنها لعرضها على أنظار المجلس الوطني للخدمات في دورة إستثنائية مبرمجة لشهر أوت 2016.

## 5- برنامج عمل المجلس للفترة القادمة (نهاية 2016- وسنة 2017)

✓ **إستيفاء الأعمال التحضيرية لإعداد إستراتيجية تطوير الخدمات**

- إنهاء الدراسة التشخيصية
- ضبط التوجهات العامة لإستراتيجية تطوير القطاع
- برنامج عمل تطبيقي

✓ **الإعداد للإستراتيجيات القطاعية**

- ضبط آليات العمل (الفرق/برمجة الإجتماعات...)
- ضبط القطاعات

✓ **إنجاز الإستراتيجيات القطاعية** (ما ستفرزه أشغال فرق العمل)

- الخدمات الصحية
- التعليم
- الإنتاج السينمائي
- الخدمات الموجهة للمؤسسة
- الخدمات الصغرى ...

✓ **ضبط آليات دعم القطاع**

- النظام المؤسساتي
- الحاجيات البشرية والمادية

✓ **الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الخدمات**

- الإستراتيجية الوطنية مشروع وطني متكامل (توجهات عامة + برامج تطوير قطاعية متناغمة)
- برنامج عمل تطبيقي لتنفيذ برامج تطوير القطاع